

لذا لا يمكن اتخاذ ماورد في بعض الساميات من الأصول الثنائية وتطبيقه على الأفعال المضعفة في العربية ثم إرجاعها إلى أصول ثنائية كما قال بذلك مرمرجي الدومنيكي «وَنَسِيَ الأب مرمرجي أنه عند إسناد المضاعف إلى الضمائر في العبرية والسريانية يظهر التضعيف» .^(٢٥)

سادساً : حين ذكر الراغب الأصفهاني الفعل (مَدَّ) قبل (مَدَحَ) - مع انفراده بذلك من بين أصحاب المعاجم - فإنه لم يقل بإرجاعه إلى فعل ثنائي له معنى ودلالة وظيفية ويتكون من الميم والداد (مَدَّ) فقط .

سابعاً : لا يمكن قبول ما اتخذته الثنائيون من الشبه بين الطيور وسيلة لتأكيد الأصل الثنائي للعربية ، فقد يشترك بعض الحيوانات والطيور بحرفين في أسمائه ، لكن ذلك لا يعنى أن الحرفين المذكورين أصل له بناء على كونه من الحيوانات أو الطيور ، نحو : الزَّرَاقَة وهي حيوان ضخم طويل العنق فقد تشترك مع الزَّرْزُور - وهو طير أكبر من العصفور قليلاً - في حرفي الزاي والراء (زُر) ، فلا يصح أن يكون الثنائي (زُر) هذا أصلاً لاسميهما ولا معنى لهذين الحرفين في العربية .

ثامناً : حين ابتكر أصحاب القول بزيادة حرف في الأصل الثلاثي هذا الرأي عدوا بقية الأبنية من أسماء وأفعال مما زادت أصولها على حرفين متطورة من الأصل الثنائي فهي جميعاً مزيد فيها فلم تكن هناك أصول ثلاثية مجردة بل مزيد فيها وهكذا بالنسبة لبقية أصول العربية الأخرى ، وهم بهذا الرأي قد تأثروا بنظرية دارون التي أدعت أن الكائن الحي ينشأ صغيراً ثم ينمو ويكبر وخلال ذلك يتطور من جنس إلى آخر .^(٢٦)

(٢٥) فصول في فقه العربية ٢٦٦ .
(٢٦) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١١/ ١٦٧ ، بحث الدكتور إبراهيم أنيس وعنوانه «تطور البنية في الكلمات العربية» .